الفصل السادس

الأحزاب السياسية

تناول كثير من الدارسين والباحثين ظاهرة الأحزاب السياسية من وجهات نظر متعددة، فهناك من تناولها باعتبارها ظاهرة سياسية مرتبطة بالنظم السياسية، وهناك من اهتم بها من منظور اجتماعى بحت، إلى جانب أن هناك آخرين درسوا الأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية تلعب دوراً ولها وظيفة اجتماعية من حيث الوجود، وهى تعدّ سياسية من حيث الوظيفة، لأجل ذلك يصعب إلى حدٍ ما فصل البناء الاجتماعى للأحزاب السياسية عن وظائفها السياسية، علمًا بأننا نجد أن هناك من يعدّ الأحزاب السياسية كيانات مشبوهة تقوم من أجل الاستحواذ على مقدرات المجتمعات المختلفة، ووسيلتها فى ذلك أساليب وبرامج تقوم على الزيف والدجل وهى وفق هذا المنظور ليست أداة ديمقراطية على الإطلاق، ويبدو لى أن هذا الرأى هو الأرجح وفق المعطيات السائدة الآن، إن لم نقل كل المجتمعات التى تسودها ثقافة الأحزاب، وعلى أية حال سأتناول هذا الموضوع لاحقًا بشىء من التفصيل.

لقد كان لظهور كتاب (الأحزاب السياسية) لـ «موريس دويفرجيه» أثراً فعالاً فى التحليل المقارن باعتبار أنه فى هذا المؤلف قد قدّم تصنيفاً جامعاً للأحزاب السياسية وأثرى المجال بالعديد من الفرضيات العلمية.

إن ما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الأحزاب السياسية من المواضيع المحاطة بجملة من الصعاب الناتجة عن تنظيمها، لأنها فى الغالب ترتكز على عرف وعادات غير مكتوبة، والتى حتى إن وجدت فهى لاتتعرض لكل المسائل الخاصة بسير وعمل وآلية تلك الأحزاب.. والمثير للجدل حقًا هو أن هناك من يعتقد خاطئاً بأن الأحزاب السياسية هى حلقة الوصل بين المواطن والحكومة، وأن الأحزاب السياسية هى التى تتولى تحويل الفكر الاجتماعى فى المجتمع وتترجمه إلى سلوك سياسى ملموس، وذلك يجعل برامجها منظمة، وفى نفس الوقت تقوم بمطالبة الحكومة بتنفيذها، وهذا

ينطبق على الأحزاب التى هى خارج السلطة. ولكن ما الذى يحدث عندما تتولى هذه الأحزاب السلطة؟.. عندها تتولى الأحزاب التى خرجت من السلطة نفس المهمة، ويبقى الدوران فى حلقة مفرغة لاتؤدى إلى تحقيق تلك المطالب من الناحية الواقعية.

فى بلدان ثقافة الأحزاب السياسية، تقوم الأحزاب السياسية بوظائف متعددة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، هذا من الناحية النظرية.. ولكن من الناحية الواقعية هى تنظيمات لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة فى المجتمع والتأثير عليه والعمل من خلاله على نحو يلائم تحقيق مصالحهم الخاصة سواء أكانت فئوية أم طبقية.

تعريف الحزب السياسى:

يقصد بالحزب فى اللغة قسم أو جزء، وهو يحتوى على مجموعة من الناس. أما كلمة سياسة فلها معانٍ كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة. ويعرّف الحزب السياسى بأنه عبارة عن تنظيم سياسى له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق تلك المبادئ لأنه يرى أنها تحقق الصالح العام للمجتمع[1] وعرّف الحزب السياسى كذلك بأنه تلك المنظمات التى تجمع بين أناس ذوى رأى واحد لتضمن لنفسها تأثيراً حقيقيّا وفعالاً فى إدارة الشئون العامة. على أن هناك من عدّ الحزب السياسى هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه، والتى من خلالها يأمل أن يحقق هذه الأمانى، وهو فى الوقت نفسه، أى الحزب يحقق مصلحة خاصة، إذ إن مجموعة الأفراد التى تركز أمانيها فى حزب ما إنما ترمى فى الحقيقة إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأمانى وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذى يتاح لها من خلال الجهاز الحزبى.

والحزب السياسى هو وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين، كما أن لها أنصارًا عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات وثقافات ولهم عادات مختلفة. ولعل التباين بين أفراد الشعب هو الذى يدفع بهم إلى الانتماء إلى الأحزاب السياسية. والأحزاب السياسية لها قيادات تسعى دائماً إلى الاستيلاء على القوة السياسية، ولاشك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة، هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين،

1- محمد السويدى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 89.

فالحزب لايتمكن من تحقيق أهدافه، إلا عن طريق الحصول على قدرٍ وافٍ من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة[1].

ومن خلال قراءتنا للتعريفات السابقة نخلص إلى مجموعة من الحقائق التى لايمكن إغفالها والتى تتعلق بالزيف الأيديولوجى الذى صاحب وجود الأحزاب السياسية، فالحزب السياسى كما أشرت سابقاً يمثل جزءًا من الناس، أى من الجماهير.. إذاً كيف يسمح لهذا الجزء أن يحكم ويتحكم فى إرادة الجماهير.. فى مقدرات الكل ؟! كيف يتأتى للحزب أن يكون أداة ديمقراطية وهو يصل إلى الحكم عن طريق زيف الانتخابات فى المجتمعات التقليدية ناهيك عن الدسائس والمؤامرات التى تحاك فى الخفاء ؟! كيف يكون الحزب السياسى ممثلاً لإرادة المجموع وتطلعاتهم وآمالهم، وهو مكوّن من فئة لها مصالح وأهداف مشتركة تسعى حثيثاً لتحقيقها فور وصولها إلى سدة الحكم ؟!.. إن النظرية العالمية الثالثة التى تبشر بعصر الجماهير الذى يمتلك فيه الشعب كل الشعب مقدراته تؤكد على أن الحزب هو حكم الجزء للكل وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن، وبما أن الحزب ليس فرداً، يضفى ديمقراطية مظهرية بما يقيمة من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة، وهؤلاء يكوّنون الحزب لتحقيق مصالحهم من خلال رؤيتهم أو بسط سلطات عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم[2].

فالحزب السياسى على أية حال هو تنظيم يتكون من مجموعة من الأشخاص أو الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة، ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت حتى يتسنى لهم تحقيق مصالحهم الخاصة وتنفيذ مايؤمنون به هم شخصيّا، بغض النظر عن آمال وآلام الجماهير العريضة فى ظل مناخ عام يقومون هم بتهيئته، والذى من خلاله يفرضون إرادتهم ويحققون آمالهم لا يهمهم فى ذلك الوسيلة المتبعة.

1- محمود خيرى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1985، ص 52.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

نشأة الأحزاب السياسية:

إن اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الاختلافات المتعلقة بالمبادئ والأفكار والتقاليد والدين، تعدّ من العوامل المهمة التى أسهمت فى نشأة الأحزاب السياسية فضلاً عن الظلم الاجتماعى والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وعدم مراعاة المصالح والاهتمامات الخاصة بالجماهير، وقد تؤدى أيضاً فى مجملها إلى نشوء الأحزاب السياسية.

«موريس ديفرجيه»: يرجع نشأة الأحزاب السياسية إلى العام 1950 إفرنجى، ويقول: قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجماعات والجمعيات، بالإضافة إلى وجود أندية يلتقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية، أى أنها لم تكن أحزاباً بالمعنى الذى تعنيه هذه الكلمة فى الوقت الحاضر. ويذهب «ديفرجيه» إلى أن عملية تكوين الأحزاب تبدو بسيطة لأول وهلة فهى تبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، ثم يحدث الاتصال الدائم بين هذين العنصرين[1]. فى المقابل نجد فريقاً آخر من الباحثين يرون أن الأحزاب السياسية قامت بادئ ذى بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولاشك أن ظهور اللجان البرلمانية كانت سببًا من الأسباب القوية التى أدت إلى نشأة الأحزاب السياسية. وقد وجدت الأحزاب السياسية، فى الحقيقة، قبل وجود الانتخابات التى تعدّ مظهراً من مظاهر الحياة البرلمانية التى ارتبط بها ميلاد الأحزاب السياسية الحديثة[2].

فالتعاون بين المجموعات البرلمانية يتحقق من خلال مجموعة من العوامل، وهى: المصلحة المشتركة، ووحدة الفكر، والعامل الإقليمى، وعامل المهنة.. وعلى هذا كانت المصلحة هى الدافع الأساسى لهذه الجماعات واللجان البرلمانية للاتفاق وتحقيق التعاون فيما بينهم حتى يتسنى لها أن تكسب تمثيل المناطق المختلفة[3].

هذا الأمر يقودنا إلى القول: بأن الطابع الانتخابى والرغبة فى الوصول إلى

1- موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وآخرين، دار النهار، بيروت، 1972، ص16.

2- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، دار الثقافة، القاهرة، 1979، ص 171.

3 - عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، دار الطليعة، أسيوط، 1979، ص 124.

السلطة بأى ثمن كان هو الأصل فى نشأة الأحزاب السياسية، بعكس القول: بأنها وجدت كأداة ديمقراطية تتحقق فيها المشاركة السياسية للجماهير، فالأحزاب السياسية منذ النشأة هى أحزاب أشخاص لامبادئ، وهى تمثل نوعًا من أنواع المتاجرة والاستغلال بآمال الجماهير، وهى منذ بدايتها منشغلة بتطاحن الأشخاص والفئات المكونة للأحزاب من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح الجماهير العريضة، فالباحث المدقق فى الأمر يجد أن الأحزاب السياسية على مختلف أنواعها وتشكيلاتها لاتعنى بأية حال من الأحوال أنها نظام ديمقراطى قائم عن طريق الانتخاب الحر، على اعتبار أن الأحزاب السياسية قائمة على فئة متسلطة على بقية فئات المجتمع الأخرى وتمارس عليها الهيمنة والتسلط انطلاقاً من مصالحها الذاتية.

لأجل ذلك عدّت النظرية العالمية الثالثة أن الحزبية إجهاضٌ للديمقراطية، ومن تحزب خان فالحزب أداة حكم دكتاتورية، تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله، والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب. إن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب. إن الأحزاب السياسية فى العالم تتلقى تحويلها من هيئات لها مصالح معينة تريد الاستعانة بالحزب لتحقيقها، فالحزب أساسًا يقوم على نظرية سلطوية تحكمية، أى تحكم أصحاب الحزب فى غيرهم من أفراد الشعب معتبراً أن وصوله للسلطة هو الوسيلة لتحقيق أهدافه التى افترض أنها هى أهداف الشعب على الرغم من الفارق. وتلك هى نظرية تبرير دكتاتورية الحزب، وهى نفس النظرية التى تقوم عليها أى دكتاتورية، ومهما تعددت الأحزاب فالنظرية واحدة[1].

وظائف الأحزاب السياسية:

الحزب هو مجموعة من الأفراد تجمعهم أيديولوجية واحدة ويخضعون لقيادة واحدة. فقيادة الحزب هى إما منتخبة من أعضاء الحزب أو هى مفروضة على الحزب لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عن طريق الوراثة. فالأحزاب السياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى الحكم ولأجل ذلك، فهى تجمع حولها أكبر عدد من الأفراد عن طريق زيف الدعاية التقليدى، وذلك حتى تضمن التأبيد لبرامجها الخاصة لتحقيق مصالحها تحت غطاء تحقيق المصلحة العامة. هذا من جهة

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ومن جهة أخرى عدّت الأحزاب السياسية أن لها دوراً فعالاً فى تنمية قدرات المواطنين وتشجيعهم على الحوار السياسى والمشاركة، على أن السبب على ما يبدو لى هو أن الأحزاب السياسية ليست محايدة، وإنما هى تقوم بدور الوسيط الذى لابد من وجوده على الرغم من التدليس الذى تمارسه سواء أكانت داخل أم خارج السلطة.

فهى أى الأحزاب السياسية من ناحية تتناول الأحداث بالاعتماد على مطالبها وإلى ماتتطلع إليه، ومن ناحية أخرى تقوم بتعبئة الناس ضد كل القرارات التى لاتتوافق مع مصالحها، أى مصلحة الفئة المكوّنة للحزب السياسى لامصلحة الجماهير، فالأحزاب السياسية لاتعبر عن الإرادة العامة وتوجهها، بل تعبر عن إرادتها الخاصة.

وهى من خلال نقل مطالب الجماهير إلى السلطة الحاكمة تقوم بشتى الأفعال المتمثلة فى الزيف والتدليس والمخادعة حتى يتسنى لها تحقيق مطالبها هى على حساب مطالب الجماهير. . ليس هذا فقط، بل إن الأحزاب السياسية وقياداتها لاتجد حرجاً فى تعبئة الغوغائيين والجهلاء، وذلك من أجل استغلالهم لإحداث الفوضى والشغب داخل مجتمعاتهم، ويصورون هذا على أنه يخدم الصالح العام والمصلحة العليا للمجتمع، حتى يتمكنوا من تمرير مايريدونه.

فالحزب على أية حال، هو الأقلية بالنسبة للشعب، وإن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة الحكم للشعب، أى حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب[1].

أنواع الأحزاب السياسية:

إن وضعية الأحزاب السياسية فى هذا العصر تعكس نمط التركيب المميز للحياة فى أى دولة من الدول، فوضعية الأحزاب السياسية من حيث العدد والتأثير تتحكم فى عمل النظام السياسى فى أى بلد، لأجل ذلك نجد أن هناك ثلاثة أنماط سائدة للأحزاب السياسية:

1- نظام الحزب الواحد:

هذا النظام يتمثل فى حصر السلطة السياسية فى يد حزب واحد ويقوم على أسس

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 20. .

أيديولوجية أخرى، أى الدكتاتورية بأكمل معانيها. وفى هذا النظام يصبح الحزب وجهازه الإدارى وقيادته هو السلطة فى الدولة، أى تمركز القوة فى يده كما يعطى لإرادته ويضفى عليها صفة القوة. وعلى اعتبار أن الحزب الواحد لايواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم، لذلك نجد أن الأعضاء لايقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب، بل على إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم[1] من هنا نجد أن النظرية العالمية الثالثة ترفض نظام الحزب الواحد، وترى فيه أنه أبشع أنواع الدكتاتورية. إن المجتمع الذى يحكمه حزب واحد هو تماماً مثل المجتمع الذى تحكمه قبيلة واحدة أو طائفة واحدة.. ذلك أن الحزب يمثل كما سبق رؤية مجموعة واحدة من الناس أو مصالح مجموعة واحدة من المجتمع أو عقيدة واحدة أو مكان واحد، وهو بالتالى أقلية إذا ماقورن بعدد الشعب[2].

2- نظام الحزبين:

الثنائية الحزبية يمكن أن تكون كاملة أو غير كاملة كما يمكن أن تكون جامدة أو مرنة.. فى الكاملة النظام يتقاسم اهتمام الناخبين حزبين سياسيين، ومن هنا يكون تناول ممارسة السلطة بصفة فردية. أما فى غير الكاملة فهى تعنى أن يهيمن حزبان سياسيان على الحياة السياسية فى بلد من البلدان، بمعنى ألا يستطيع أحدهما امتلاك الأكثرية التى تمكنه من الانفراد بالسلطة. ومانجدر الإشارة إليه هنا هو أن نظام الحزبيين يتراءى لنا وكأنه يمسح بتوازن القوة بين الحزبين، بحيث تستطيع الأقلية أن تصبح أغلبية عندما يقوم أحدهما بسرقة الناخبين من الآخر بإحدى الوسائل المريبة. والمثير للجدل حقّا أن هذه الأحزاب تتمتع بسعة كافية لاستيعابها لشتى الأمور إلى جانب قدرتها على البقاء بسبب قدرتها على إحداث تغييرات فى أفكارها وبرامجها المخادعة للجماهير. لأجل ذلك رفضت النظرية العالمية الثالثة نظام تعدد الأحزاب لأنه شكل غير ديمقراطى، ولأن الصراع الحزبى، يؤدى إلى تحطيم أسس أى إنجاز للشعب. ويخرب أى مخطط يقام لخدمة المجتمع، لأن تحطيم الإنجازات وتخريب

1- محمود خيرى عيسى، النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص19.

الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس له[1].

3- التعددية الحزبية:

وهى تعنى النظام الذى يحتوى على عدد كبير من الأحزاب السياسية التى لايمكن لإحداها الحصول على الأكثرية البرلمانية بمفرده، وهى تقوم على عدم الاستقرار، وإلى إيجاد نوع من الفوضى السياسية الناتج عن إتاحة الفرصة للفئات العرقية والهامشية ذات الاتجاهات الفكرية المتطرفة من فرض آرائهم ومعتقداتهم، وهى فى غالب الأحيان تضر بمصلحة الوطن العليا. فرفض النظرية العالمية للأحزاب السياسية التى هى نتيجة منطقية لسلبياتها، فالأحزاب السياسية سواء أكانت فردية أم ثنائية ـ كما أوضحت سابقاً ـ هى أداة حكم غير ديمقراطية، على أن التعددية على الرغم من أنه نشاط سياسى إلا أنه مدمر سياسيّا واجتماعيّا واقتصاديّا لحياة المجتمع[2].

على أية حالة فإن الأحزاب السياسية مهما كانت صفتها ومهما كانت ديمقراطية، فهى فى النهاية تمثل جزءًا من الشعب وليست كل الشعب، الأمر الذى حكمت به على نفسها بأنها زائفة وضعيفة البنيان وذات نزعة فئوية أنانية، وبالتالى فلا معنى لامتلاكها القوة داخل المجتمع، مادامت تمارس التسلط وفق رؤيتها للأمور ومصالحها الذاتية، الأمر الذى لم يعد مقبولاً اليوم بعد قيام عصر الجماهير الذى يكون فيه الشعب شريكاً فى السلطة والثروة وعضواً فاعلاً فى الحياة الاجتماعية. وهذا الأمر يلقى بعبئه على علماء الاجتماع السياسى المحدثين باعتبارهم معنيون بطريقة أو بأخرى باستخدم المنهج السياسى المقارن للكشف عن سلبيات وإيجابيات أدوات الحكم التقليدية منها والمعاصرة، حتى يتسنى للمجتمعات المختلفة أن تأخذ بالنظام السياسى الذى يحقق أمانى الإنسان وتطلعاته.

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص22.